المحتويات

المقدمـــة ٧

١-موضوع البحث: ٧

٢-مشكلة البحث: ٨

٣-منهجية البحث: ٩

٤-خطة البحث: ٩

الفصل الأول: الأسس العامة للنظام البرلماني ١١

المطلب الأول: الأساس الفلسفي والقانوني لمبدأ الفصل بين السلطات ١٦

أولاً: الأساس الفلسفي ١٦

(أ)مضمون الفصل بين السلطات عند جون لوك ١٧

(ب) مضمون مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتسكيو ١٩

ثانياً: الأساس القانوني ٢٠

المطلب الثاني: تفسير مبدأ الفصل بين السلطات وذاتيته ٢٢

أولاً: تفسير مبدأ الفصل بين السلطات ٢٢

التفسير الأول: الفصل المطلق الجامد بين السلطات ٢٢

التفسير الثاني: الفصل النسبي المرن بين السلطات ٢٢

ثانياً: ذاتية مبدأ الفصل بين السلطات ٢٤

المطلب الثالث: مضمون مبدأ فصل السلطات وتنظيمه في النظام البرلماني ٢٧

أولاً: خصوصية مضمون مبدأ فصل السلطات من منظور النظام البرلماني ٢٨

ثانياً: تنظيم مبدأ الفصل بين السلطات في الدساتير ذات النظام البرلماني ٢٩

Scanned by CamScanner

المطلب الرابع: تقنين مبدأ الفصل بين السلطات وتحصينه في دستور العراق لعام ٢٠٠٥ ..... ٣٢
أولاً: تقنين مبدأ الفصل بين السلطات ٣٢
خصائص النظام السياسي الذي تأسس عليه دستور ٢٠٠٥ ..... ٣٢
ثانياً: تحصين النظام البرلماني القائم على مبدأ الفصل بين السلطات:
..... ٣٣
المطلب الأول: التعريف بالنظام البرلماني في الفقه الغربي ٣٦
المطلب الثاني: التعريف بالنظام البرلماني في الفقه العربي ٣٧
المطلب الأول: برلمان منتخب من الشعب ٤٠
المطلب الثاني: ثنائية السلطة التنفيذية ٤٤
أولاً: مضمون ثنائية السلطة التنفيذية ٤٤
ثانياً: أثر ازدواج السلطة التنفيذية على ممارسة شؤون الحكم ٤٥
ثالثاً: الوضع الدستوري لطرفي السلطة التنفيذية ٤٧
(١) رئيس الدولة ٤٧
تولية رئيس الدولة ٤٧
دور رئيس الدولة في النظام البرلماني..... ٤٨
مدى مسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني..... ٥٠
نطاق المسؤولية ٥٠
موقف الدساتير من المسؤولية السياسية ٥٠
الاتجاه الأول: انعدام المسؤولية السياسية ٥١
أ-أنتقال السلطات الفعلية للوزارة ٥١
ب-عدم انفراد رئيس الدولة في ممارسة الأختصاصات..... ٥٢
أ- استقالة رئيس الدولة ٥٣
ب- تعيين رئيس الوزراء ٥٣
ج- اقالة رئيس الوزراء ٥٣
د - حل المجلس النيابي ٥٤

Scanned by CamScanner

هـ - التصديق على القوانين ٥٤
الاتجاه الثاني: تقرير المسؤولية السياسية ٥٤
(٢) الوزارة ٥٦
تشكيل الوزارة ٥٦
اختيار رئيس الوزراء ٥٧
اختيار الوزراء ٥٨
دور الوزارة في النظام البرلماني ٥٩
١- الوزارة من حزب الأغلبية البرلمانية ٦٠
٢- الوزارة تكون وحدة ٦٠
ج- تجانس الوزارة ٦٠
المطلب الثالث: التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ٦١
أولاً: تولية رئيس الدولة ٦١
ثانياً: ممارسة الوظيفة التشريعية ٦١
ثالثاً: ممارسة الوظيفة التنفيذية ٦٢
المطلب الرابع: التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ٦٣
أولاً: رقابة السلطة التنفيذية للسلطة التشريعية ٦٣
١- تكوين البرلمان ٦٣
٢- التدخل في سير العمل البرلماني ٦٤
٥- الجمع بين عضوية البرلمان والوزارة ٦٤
٨- حل البرلمان ٦٥
ثانياً: رقابة السلطة التشريعية للسلطة التنفيذية ٦٦
١- المسؤولية السياسية ٦٦
وسائل تحريك المسؤولية السياسية ٦٦
(١) السؤال ٦٦
(٢) الأستجواب ٦٧

Scanned by CamScanner

٦٨ .....
(٣) التحقيق ٦٨
(٤) طرح موضوع عام للمناقشة ٦٩
- نطاق المسؤولية السياسية ٦٩
المسؤولية الفردية ٧٠
المسؤولية التضامنية ٧٠
آثار المسؤولية السياسية ٧٠
٢- المسؤولية الجنائية ٧٣
الفصل الثاني: وضع السلطة التنفيذية ٧٦
المطلب الأول: التنظيم الدستوري لمركز رئيس الجمهورية ٧٦
أولاً: الوضع الدستوري لرئيس الجمهورية ٧٧
ثانياً: تولية رئيس الجمهورية ٧٧
شروط أختيار رئيس الجمهورية ٧٨
(١) الجنسية ٨١
(٢) الأهلية ٨٢
(٣) السن القانوني ٨٣
(٤) الخبرة السياسية ٨٣
(٥) السيرة الحسنة ٨٣
(٦) سلامة الموقف القانوني ٨٤
(٧) سلامة الموقف السياسي ٨٤
الجهة المختصة بأنتخاب رئيس الجمهورية ٨٥
مدة ولاية رئيس الجمهورية ٨٦
أستقالة رئيس الجمهورية ٨٦
الحلول محل رئيس الجمهورية ٨٨
المطلب الثاني: التنظيم الدستوري لمركز مجلس الوزراء ٨٩
أولاً: الوضع الدستوري لرئيس مجلس الوزراء .....

Scanned by CamScanner

تولية رئيس مجلس الوزراء ٨٩
شروط أختيار رئيس مجلس الوزراء ٨٩
آلية أختيار رئيس مجلس الوزراء ٩٠
ثانياً: الوضع الدستوري للوزراء ونواب رئيس مجلس الوزراء ... ٩٣
-شروط أختيار الوزراء ٩٣
نواب رئيس مجلس الوزراء ٩٤
تشكيل مجلس الوزراء ٩٤
المرحلة الأولى: تتمثل بتكليف رئيس مجلس الوزراء ٩٥
المرحلة الثانية: اختيار أعضاء مجلس الوزراء: ٩٥
المرحلة الثالثة: حصول تشكيلة مجلس الوزراء على ثقة مجلس النواب ٩٥
المبحث الثاني: توزيع الأختصاصات بين جهازي السلطة التنفيذية ٩٨
المطلب الأول: التنظيم الدستوري لأختصاصات رئيس الجمهورية .. ٩٨
أولاً: الاختصاصات العامة لرئيس الجمهورية ٩٨
ثانياً: اختصاصات رئيس الجمهورية في مجال الوظيفة التنفيذية .. ٩٩
(أ) اختيار رئيس مجلس الوزراء ٩٩
(ب) اشغال منصب رئيس الوزراء ١٠٠
(ج) سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء ١٠٠
ثالثاً: اختصاصات رئيس الجمهورية في مجال الشؤون الخارجية ١٠١
رابعاً: اختصاصات رئيس الجمهورية في مجال الشؤون العسكرية ١٠١
خامساً: اختصاصات رئيس الجمهورية في مجال الشؤون القضائية ١٠١
سادساً: اختصاصات رئيس الجمهورية في حالة الظروف الاستثنائية ١٠١

Scanned by CamScanner

سابعاً: اختصاصات رئيس الجمهورية في مجال تعديل الدستور . ١٠٢
ثامناً: اختصاصات رئيس الجمهورية في مجال الوظيفة التشريعية ١٠٢
تاسعاً: اختصاصات رئيس الجمهورية في علاقته بمجلس النواب ١٠٣
- التنظيم الدستوري لمجلس الرئاسة..... ١٠٤
المطلب الثاني: التنظيم الدستوري لأختصاصات مجلس الوزراء .. ١٠٧
أولاً: اختصاصات رئيس مجلس الوزراء ١٠٧
(١) الأختصاصات التي يمارسها رئيس مجلس الوزراء منفرداً . ١٠٨
(أ) الأختصاصات في مجال الوظيفة التنفيذية ١٠٨
(٢) الأختصاصات التي يمارسها رئيس مجلس الوزراء بالأشتراك
مع مجلس الوزراء: ١٠٩
(٣) الأختصاصات التي يمارسها رئيس مجلس الوزراء في علاقته
بمجلس النواب ١١٠
ثانياً: أختصاصات مجلس الوزراء ١١١
(١) الاختصاص في مجال الوظيفة التنفيذية ١١١
(٢) الأختصاص في مجال الوظيفة التشريعية ١١٢
(٣) الأختصاص في مجال الشؤون الخارجية ١١٢
(٤) الأختصاص في مجال تعديل الدستور ١١٢
الفصل الثالث: وضع السلطة التشريعية ١١٣
المبحث الأول: تكوين السلطة التشريعية ١١٦
المطلب الأول: تكوين مجلس النواب ١١٧
شروط العضوية في مجلس النواب ١١٧
المطلب الثاني: تكوين مجلس الأتحاد ١١٩
التعديل الدستوري المقترح ١١٩
تكوين مجلس الأتحاد ١٢٠
شروط العضوية في مجلس الأتحاد ١٢١

Scanned by CamScanner

انعقاد مجلس الأتحاد ١٢١
استقلال مجلس الاتحاد في تنظيم شؤونه الداخلية ١٢٢
المبحث الثاني: توزيع الاختصاصات بين جهازي السلطة التشريعية ١٢٣
المطلب الأول: أختصاصات مجلس النواب ١٢٤
(١) الأختصاص في مجال الوظيفة التشريعية ١٢٤
(٢) الأختصاص في مجال الوظيفة المالـية ١٢٤
(٣) الأختصاص في مجال الوظيفة الرقابية ١٢٥
(٤) الأختصاص في مجال الوظيفة التنفيذية ١٢٦
. انتخاب رئيس الجمهورية ١٢٦
. الموافقة على تعيين كبار الموظفين ١٢٦
(٥) الأختصاص في مجال تعديل الدستور ١٢٧
(٦) الأختصاص في حالة الظروف الأستثنائية ١٢٧
المطلب الثان: يأختصاصات مجلس الأتحاد ١٢٨
(١) الاختصاصات في مجال الوظيفة التشريعية ١٢٨
(٢) الأختصاصات في مجال الوظيفة المالية ١٢٩
(٣) الأختصاصات في مجال الوظيفة التنفيذية ١٣٠
(٤)الأختصاصات في مجال تنظيم العلاقة بين مستويات الحكم ١٣٠
١- التحكيم ١٣٠
٢- الرقابة ١٣٠
المطلب الثالث: علاقة مجلس الأتحاد بمجلس النواب ١٣١
المطلب الرابع: استقلالية مجلسي البرلمان ١٣٢
أولاً: استقلالية مجلس النواب ١٣٢
(أ)المكافأة البرلمانية ١٣٢
(ب)الحصانة البرلمانية ١٣٤
الحصانة الموضوعية ١٣٤

Scanned by CamScanner

الحصانة الأجرائية ١٣٥
ثانياً: استقلالية مجلس الاتحاد ١٣٨
(أ)المكافأة البرلمانية ١٣٨
(ب)الحصانة البرلمانية ١٣٨
الفصل الرابع: العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في النظام البرلماني في العراق ١٣٩
المبحث الأول: التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ١٤٢
المطلب الأول: التعاون العضوي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ١٤٣
أولاً: دور مجلس النواب في أختيار شاغلي الوظيفة التنفيذية ورقابة أعمالهم ١٤٣
(١) دور مجلس النواب في اختيار جهازي السلطة التنفيذية ١٤٣
(ب)- الرقابة عل أعمال السلطة التنفيذية ١٤٤
ثانياً: دور السلطة التنفيذية في اختيار أعضاء مجلس النواب ١٤٥
المطلب الثاني: التعاون الوظيفي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ١٤٦
أولاً: وسائل تدخل السلطة التنفيذية في عمل مجلس النواب ١٤٦
أ -تحديد جدول أعمال مجلس النواب ١٤٦
ب-الدعوة للدورة التشريعية وفض هذه الدورة ١٤٨
ج- عقد جلسة سرية لمجلس النواب ١٥٠
ج-حق الوزراء في حضور جلسات مجلس النواب ١٥١
ثانياً: وسائل تدخل مجلس النواب في عمل السلطة التنفيذية ١٥٢
دور مجلس النواب في تعيين شاغلي الوظيفة التنفيذية العليا ١٥٢
دور مجلس النواب في رسم السياسات العامة التشريعية ١٥٣
دور مجلس النواب في تقرير مصير مشروعات القوانين المقترحة من السلطة التنفيذية ١٥٤
المبحث الثاني: التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ١٥٥

Scanned by CamScanner

المطلب الأول: مسؤولية جهازي السلطة التنفيذية ١٥٥
أولاً: مسؤولية رئيس الجمهورية ١٥٥
(١)المسؤولية السياسية ١٥٥
(٢)المسؤولية الجنائية ١٥٦
الأسباب الموجبة لاتهام رئيس الدولة ١٥٧
١-الحنث في اليمين الدستورية ١٥٧
٢-انتهاك الدستور ١٥٨
٣-الخيانة العظمى ١٥٩
القواعد الإجرائية لاتهام رئيس الدولة ١٥٩
محاكمة رئيس الدولة ١٦٢
القواعد الإجرائية لمحاكمة رئيس الدولة ١٦٢
العقوبة الواجبة التطبيق ١٦٣
ثانياً: مسؤولية مجلس الوزراء ١٦٥
(١) المسؤولية السياسية ١٦٥
أ- السؤال ١٦٥
ب- طرح موضوع عام للمناقشة ١٦٦
ج- الأستجواب ١٦٧
د- التحقيق ١٦٧
الأثر المترتب على مسؤولية مجلس الوزراء ١٦٩
(٢)المسؤولية الجنائية ١٧٠
المطلب الثاني ١٧٢
حـل البرلمـان ١٧٢
أولاً: حل مجلس النواب ١٧٢
تقييد حل مجلس النواب ١٧٥
الجهة المختصة بالفصل باقتراح الحل ١٧٥

Scanned by CamScanner

الأثر المترتب على الحل ١٧٦
الأجراءات اللاحقة لحل المجلس ١٧٦
ثانياً: حل مجلس الاتحاد ١٧٧
تحريك طلب حل مجلس الاتحاد ١٧٨
تقييد حل مجلس الأتحاد ١٧٨
الجهة المختصة بالفصل باقتراح الحل ١٧٨
الأجراءات اللاحقة لحل المجلس ١٧٨
الفصل الخامس: مدى تحقق النظام البرلماني في العراق ١٧٩
المبحث الأول: مدى الأخذ بالأسس العامة للنظام البرلماني ١٨٢
المطلب الأول: طبيعة النظام السياسي ١٨٢
المطلب الثاني: التفسير الصحيح لطبيعة النظام السياسي ١٨٥
المبحث الثاني: مدى تحقق التوازن بين السلطات ١٨٧
المطلب الأول: توازن السلطات بين النظرية والتطبيق ١٨٨
المطلب الثاني: موقف دستور العراق من توازن السلطات ١٨٩
المبحث الثالث: تـدرج السلطـات ١٩٠
المطلب الأول: محاولة التوفيق بين فصل السلطات وتدرجها ١٩١
المطلب الثاني: تدرج السلطات في دستور العراق ١٩٣
اولاً: العلاقة بين جهازي السلطة التنفيذية ١٩٣
تقوية مركز رئيس الجمهورية ١٩٤
محدودية دور مجلس الوزراء ١٩٦
تحديد عمل مجلس الوزراء في بعض المجالات ١٩٦
الانتقاص من صلاحيات مجلس الوزراء في ميدان اختصاصه . ١٩٧
ثانياً: العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ١٩٧
تولية رئيس الجمهورية ١٩٨
مساءلة رئيس الجمهورية ١٩٨

Scanned by CamScanner

مسائلة مجلس الوزراء ١٩٩
التدخل في تعيين كبار الموظفين ١٩٩
الحل الذاتي لمجلس النواب ٢٠٠
الخاتمة ٢٠١
أولاً: النتائج ٢٠١
ثانياً: التوصيات ٢٠٤
المصادر ٢١٠
القسم الأول- المصادر باللغة العربية ٢١٠
أولا-الكتب ٢١٠
ثانيا- الأطاريح ٢١٤
ثالثا- البحوث ٢١٤
رابعا- الدساتير ٢١٥
خامسا -القوانين ٢١٥
سادسا-القرارات ٢١٦
سابعا-النظم الداخلية ٢١٦
ثامنا-الوقائع العراقية ٢١٦
القسم الثاني- المصادر باللغة الأجنبية ٢١٦

Scanned by CamScanner